

2012

نحو النص في النظرية النحوية العربية - إعراب الجمل أنموذجا

عبد الكريم جمعان
جامعة الباحة، المملكة العربية السعودية

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/dirassat>



Part of the [Linguistics Commons](#)

Recommended Citation

"نحو النص في النظرية النحوية العربية - إعراب الجمل أنموذجا" جمعان, عبد الكريم (2012) *Dirassat*: Vol. 15 : No. 15 , Article 4.

Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/dirassat/vol15/iss15/4>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Dirassat by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

نحو النص في النظرية النحوية العربية - إعراب الجمل أنموذجاً -

جمعان عبد الكريم

جامعة الباحة - كلية الآداب والعلوم الإنسانية

المملكة العربية السعودية

مصطلح نحو النص مصطلح ذو منشأ غربي يستعمل مرادفاً لعلم النص أو علم اللغة النصي، أو تحليل الخطاب بإطلاق. وقد تختلط هذه المصطلحات الثلاثة لتدل أحياناً على مفهوم واحد. ويعد الهولندي فان ديك Van Dijk من الباحثين الأوائل الذين استعملوا مصطلح نحو النص، وذلك في كتابه "Some Aspects of Text Grammar" (1972م)، وإن كنا نجده يستعمل مصطلح علم النص مرادفاً لنحو النص في بعض عناوين أبحاثه⁽¹⁾، أو أثناء التنظير لهذا العلم، ومن ذلك قوله: «لقد توقفت القواعد واللسانيات التقليدية غالباً عند حدود وصف الجمل ... وأما في علم النص، فإننا نقوم بخطوة إلى الأمام، ونستعمل وصف الجمل بوصفه أداة لوصف النصوص، وما دمنا سنتبع هنا المكونات المعتادة للقواعد، وسنستعمل النصوص المستخدمة بغية وصف الجمل، فإننا نستطيع أن نتكلم عن قواعد النص»⁽²⁾.

(1) انظر في ذلك على سبيل المثال:

- بحيري، سعيد حسن : كتاب علم النص لتوين أ. فسانديك، ترجمه إلى الألمانية كريستوف زور، مجلة علوم اللغة، القاهرة، المجلد الثاني، ع الأول، 1999 م، ص 315.

وانظر أيضاً المقال الذي يوضح فيه فانديك انتقاله من نحو النص إلى تحليل الخطاب النقدي وفي آخر المقال وضع ثبناً بكتبه جميعها:

<http://www.discourses.org> Teun A. van Dijk: From Text Grammar to Critical Discourse Analysis A brief academic autobiography, Version 2.0 August 2004, p43.

(2) فان دايك : النص بنى ووظائف، مدخل أولي إلى علم النص، ترجمة: منذر عياشي ضمن كتاب (العلاماتية وعلم النص)، المركز الثقافي العربي، بيروت - الدار البيضاء، ط الأولى، 2004 م، ص 147. ويمكن ملاحظة ترجمة الدكتور منذر عياشي لـ *Text Grammar* إلى قواعد النص بدلاً من نحو النص، وهو يكاد يكون الوحيد من المترجمين العرب الذي يستعمل قواعد النص ترجمة حرفية للمصطلح السابق.

وقد انتقل الخلط بين مصطلحات نحو النص وعلم النص أو تحليل الخطاب إلى الدراسات اللغوية العربية؛ وأول باحث عربي استعمل مصطلح نحو النص هو سعد مصلوح في بحثه: «من نحو الجملة إلى نحو النص» الذي ينقل فيه مترجمات عن تحليل الخطاب، ويترجمها بدوره إلى تحليل الخطاب في أثناء حديثه عن نحو النص؛ مما يشير إلى أنه لا يفرق بين مصطلحي تحليل الخطاب و نحو النص⁽³⁾.

ثم تعددت بعد ذلك الأبحاث العربية التي استعملت نحو النص مرادفاً لعلم النص أو تحليل الخطاب⁽⁴⁾، تبعاً لتردد الاستعمال ذاته في الأبحاث الغربية؛ ولذلك لا يجد الأزهري الزناد غضاضة في استعمال اصطلاح لسانيات النص أو نحو النصوص إذا أخذ معنى النحو هنا «بمعنى النحو الواسع الذي يشمل في معناه كل القوانين التي تحكم نظاماً ما»⁽⁵⁾.

والحقيقة أن الاضطراب في استعمال المصطلحات السابقة مترادفة مع نحو النص سببه حادثة تشكل هذا العلم، وعدم استقرار حدوده وأبعاده المختلفة حتى الآن؛ ولأجل ذلك فقد تعددت فيه الاتجاهات ما بين اتجاهات نحوية تهتم بتركيب ما فوق الجملة، واتجاهات دلالية، وأخرى تداولية، إضافة إلى الاتجاهات الإدراكية الإجرائية، وغير ذلك من الاتجاهات السيمائية والفلسفية التي تهتم، هي الأخرى، بتركيب ما فوق الجملة.

(3) انظر: مصلوح، سعد: «من نحو الجملة إلى نحو النص»، ضمن كتاب الأستاذ عبد السلام هارون معلماً، ومؤلفاً، ومحققاً (مجموعة بحوث مهداة إلى الأستاذ عبد السلام هارون في ذكراه الثانية)، الكويت، جامعة الكويت- كلية الآداب، 1410 هـ/1990م، ص ص 414-415.

(4) انظر على سبيل المثال:

- بحيري، سعيد حسن: علم لغة النص (المفاهيم والاتجاهات)، القاهرة، الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان، ط الأولى، 1997م، ص ص 10-16.

- الشاوش، محمد: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس نحو النص)، سلسلة اللسانيات، المجلد 14 تونس، جامعة منوبة، بيروت، المؤسسة العربية للتوزيع، ط1، 1421 هـ/2001م، ج1، ص ص 75-79.

- قطب، مصطفى صلاح: دراسة لغوية لصور التماسك النصي في لغتي الجاحظ والزيات (رسالة دكتوراه)، غير منشورة بجامعة القاهرة- كلية دار العلوم، 1417 هـ/1996م، الجزء الأول، ص 46، حيث يردد عبارة: نحو النص أو علم النص.

(5) الزناد، الأزهري الزناد: نسيج النص (بحث في ما يكون به الملفوظ نصاً)، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، ط1، 1993م، ص18.

وبناء على ذلك، فإن العلاقة بين علم النص، أو لسانيات النص⁽⁶⁾، ونحو النص هي، في الواقع، علاقة جزء بكل⁽⁷⁾، و يتعين قصر استعمال مصطلح نحو النص على الاتجاهات اللغوية التي تهتم بوصف تركيب ما فوق الجملة، ووضع قواعد نظرية لذلك التركيب من خلال دراسة التركيب في النص نفسه.

ضرورة فصل نحو النص عن نحو الجملة

لقد أدرك الباحثون في لسانيات النص أن الإنسان لا يتكلم بجملة، بل هو في الحقيقة يتكلم بنصوص، ولذلك فإن وصف الجملة لا يكفي في الإحاطة بوصف النص، ومن ثم فإن الاهتمام بنحو النص قد يكون له دور في تغيير كثير من الآراء والمفاهيم في اللغة. ومع أن علم اللغة النصي أو علم النص وما يحويه من نحو نصي هو علم حديث النشأة لا يتجاوز بضعة عقود، فإن ذلك لا ينفي وجود إشارات، ومعارف، ومعلومات جزئية في علوم اللغة والنحو، والفلسفة، وغيرها مما اجتهد به القدماء في تحليل ما فوق الجملة، ووجبت الاستفادة منه .

وعلى الرغم من وضوح المقصود بنحو الجملة عند النحويين، فإن كثيراً من القضايا النحوية التي تناولوها بالبحث تبقى قضايا بنية تقف في المنتصف بين نحو الجملة ونحو النص؛ فالعلاقة قوية بين الإعراب والمعنى الدلالي، وبين الإعراب ومعطيات السياق، كما أن الربط بالضمير قد يكون ضرورياً في إعراب جملة لوقوعها في موقع المفرد كوقوعها موقع الخبر أو الصفة أو الحال أو غير ذلك. كما أن أدوات العطف وتجاوزها حدود الجملة جعلهم يتتبعون هذا الاستعمال⁽⁸⁾، علاوة على ذلك فإن دلالة الاستئناف، وأسماء الإشارة، وأسماء الموصول قد تتجاوز في مسائلها المتشعبة حدود الجملة الواحدة.

(6) يبدو أن نعمان بوقرة يشارك الباحث في التفريق بين لسانيات النص (علم النص) وبين نحو النص فهو يقر أن استعماله لسانيات النص مرادفاً لنحو النص إنما هو بدافع تبسيطي، ولكنه لا يذكر شيئاً في التفريق بين المصطلحين. انظر : نعمان بوقرة : نحو النص مبادئه واتجاهاته الأساسية في ضوء النظرية اللسانية الحديثة . علامات في النقد، النادي الأدبي الثقافي بجدة، مج 16، ج 61، جمادى الأولى 1428 هـ - مايو 2007م ص30.

(7) انظر : عبد الكريم، نعمان : إشكالات النص، الدار البيضاء-بيروت، المركز الثقافي العربي - النادي الأدبي بالرياض، الطبعة الأولى، 2009 م، ص 23.

(8) انظر : المالقي، أحمد بن عبد النور : رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دمشق، دار القلم، الطبعة الثانية، 1405هـ/1985م، ص473.

ولكن القدماء، وخصوصاً في نحو الجملة، قد وقف بهم بحثهم عند بعض القضايا التي لم يستطيعوا حلها؛ لأنهم انطلقوا في التنظير لها من نظرية نحو الجملة، فبقيت تلك القضايا عالقة في نحو الجملة منتظرة آفاق علم جديد مستقل يمكن معه تصنيفها تصنيفاً جديداً. كما أن القدماء في إعرابهم الجمل قد وصلوا إلى تخوم نحو النص، دون أن يدركوا أنهم انتقلوا إلى حيز نظري آخر غير نحو الجملة؛ لذلك فقد وقعوا في إشكالات متعددة ما كانوا لينعتقوا منها طالما نظروا لها بمقاييس النحو الذي بين أيديهم.

وتجلت تلك الإشكالات في الصعوبات الإعرابية التي واجهت القدماء في إعراب الجمل؛ لأنهم استعملوا في ذلك الإعراب قواعد إعراب المفردات.

إشكالات إعراب الجمل

ظهرت إشكالات إعراب الجمل باعتبارها أثراً من آثار علم تبلور نظرية خاصة بنحو النص عند القدماء، وسنتتبع بعض تلك الإشكالات من منطلقات النظرية النحوية التقليدية، ليتضح مع ذلك أن نحو النص كان قاب قوسين أو أدنى من انفصاله عن نحو الجملة عند القدماء. ولعل المحاولة التي ربما تكون الأقرب إلى نحو النص هي نظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني لولا أن منطلقاته في إعراب الجمل لما تتطور عن منطلقات نحو الجملة⁽⁹⁾. وكيفما كان الأمر فسيستعرض البحث هنا بعضاً من إشكالات إعراب الجمل لتكون أنموذجاً لمدى أهمية استقلال نحو النص.

والبحث إذ يستعرض تلك الإشكالات التي مردّها إلى تازم الالتقاء بين نحو الجملة، ونحو النص لا يمكن أن يذهب به التبسيط إلى أن النحاة لن يعدموا تأويلاً لتلك الإشكالات. فعلى سبيل المثال، يذكر فاضل السامرائي أن هناك جملاً لا يقع المفرد موضعها وهو شرط إعراب الجمل عند القدماء⁽¹⁰⁾، ومع ذلك فهي معربة كجملة خبر ضمير الشأن (هو الله أحد)، وكأخبار أفعال المقاربة والرجاء والشروع التي هي مواطن

(9) إشكالات النص، ص 257 هامش رقم (1)، وص 265 هامش رقم (1).

(10) انظر :

- الأنصاري، جمال الدين ابن هشام : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد حمة الله، دار الفكر، بيروت، ط الخامسة، 1979 م، ص 500.

- أبو حيان الأندلسي : ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى أحمد النحاس، القاهرة، مطبعة المدني، ط الأولى، 1408هـ/1987م، ج 2، ص 374.

جمل لا مواطن مفردات. وقد علّق السامرائي على هذين الموطنين من المواطن التي لا يمكن وضع المفرد موضعها، ومع ذلك هي معربة : « لن يعجز النحاة التأويل إذا أرادوا! »⁽¹¹⁾. إن الأولى أن يُنظر إلى إشكالات إعراب الجمل من خلال وضع مقاييس خاصة وفق نظرية نحو النص مع الإفادة من جهود القدماء والبناء عليها.

وسنشير إلى أهم الإشكالات الإعرابية في الجمل، مع التفصيل في إشكال إعراب الجملة الواقعة بعد (إذ)، و(إذا)؛ لظهور الاضطراب جلياً فيها ما بين أسس قواعد إعراب المفردات، وقواعد إعراب الجمل التي بنيت على الأسس نفسها.

فمن الجمل التي يذكر القدماء أنها لا محل لها من الإعراب، ومع ذلك وقع الخلاف في جواز إعرابها ما يلي:

أولاً : جملة صلة الموصول، وقد نقل الخلاف في إعرابها رضي الدين الاستراباذي⁽¹²⁾، وابن هشام النحوي⁽¹³⁾، حيث كان بعض المعربين يعرب الموصول وصلته في محل كذا، ويمكن أن يصح هذا الإعراب حتى مع الموصول الحرفي الذي لا تظهر عليه العلامة الإعرابية، أما رد ابن هشام الذي تمثل في ظهور الإعراب في الاسم الموصول، فيمكن التعليق عليه بأن المحل الإعرابي يختلف عن الإعراب الظاهر، وإعراب الجمل يختلف عن إعراب المفردات، وحينئذ لا مانع من أن يتأثر معمول داخل الجملة، مع جعل محل إعرابي للجملة في الوقت نفسه.

ثانياً : الجملة المفسرة، وقد ذهب أبو علي الشلوبين، كما حكى ذلك عنه أبو حيان، إلى أنها على التحقيق على حسب ما تفسر فإن كان له موضع من الإعراب كان لها موضع من الإعراب وإلا فلا⁽¹⁴⁾.

(11) فاضل صالح السامرائي : الجملة العربية (تأليفها وأقسامها)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002 م / 1422 هـ، ص 185.

(12) الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن : شرح كافية ابن الحاجب، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، 1402 هـ / 1928 م، ج 2، ص 39.

(13) مغني اللبيب، ص 535 .

(14) انظر :

- ارتشاف الضرب ج 2، ص 274.

- السيوطي، جلال الدين : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، الكويت، ساعدت جامعة الكويت على نشره - دار البحوث العلمية، 1399 هـ / 1979 م، الجزء الرابع، ص 57.

ثالثاً: جملة جواب الشرط غير الجازم مطلقاً، وجملة جواب الشرط الجازم إذا لم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية، حيث ذهب بعضهم إلى أن جملة جواب الشرط الجازم لها محل⁽¹⁵⁾.

رابعاً: جملة جواب القسم، حيث أعربها مكي بن أبي طالب على أنها في موضع البدلية⁽¹⁶⁾. وقد وهم ابن هشام مكيّاً في إعرابه، ومع ذلك فقد ذهب يتأول لإعراب أبي البقاء العكبري الذي أعرب الجواب خبراً⁽¹⁷⁾. ويرجح فاضل صالح السامرائي أن لها موضعاً من الإعراب في بعض أحوالها تبعاً لابن مالك وغيره من النحاة⁽¹⁸⁾.

وبناء على ذلك لم يبق من الجمل التي لا محل لها من الإعراب إلا جملتان سلمتا من الاعتراض هما الجملة الابتدائية أو المستأنفة، والجملة الاعتراضية. أما الجملة التابعة فهي خارجة عن الحساب لأن المعبر فيها الجملة المتبوعة.

يدل كل ذلك على مقدار الاضطراب الشديد في إعراب الجمل الناشئ عن عدم استقلال نحو النص في النظرية التقليدية بقواعد، ويأسس إعرابية خاصة به. ولزيادة إيضاح مقدار الإشكالات في منطلقات إعراب الجمل وفق النظرية النحوية التقليدية سنقوم بتفصيل مسألة كون الجملة تقع في موقع المضاف إليه سواء أكانت فعلية أم اسمية، وتفصيل الخلاف في الإضافة إلى الأفعال، ومن ثم إيضاح اللبس في الأساس النظري الذي استند عليه القدماء في إعراب الجملة الواقعة بعد (إذ) و(إذا) في محل

(15) انظر: السيوطي، جلال الدين: الأشباه والنظائر في النحو، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1405هـ/ 1984م ج2، ص24، وانظر آراء بعض النحويين والمفسرين في إعراب الجمل بعد أدوات الشرط العاملة وغير العاملة في:

- الجملة العربية (تأليفها وأقسامها)، ص 194.

- يوسف، حسني عبد الجليل: إعراب النص (في إعراب الجمل التي لا محل لها من الإعراب)، القاهرة، دار الآفاق العربية، 1997م، صص 143-173.

(16) انظر: ابن أبي طالب، أبو محمد مكي: مشكل إعراب القرآن، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، 1408هـ/ 1988م، الجزء الأول، ص253.

(17) انظر:

- مغني اللبيب، ص533.

- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين: التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1976م، الجزء الأول، ص276.

(18) انظر: الجملة العربية (تأليفها وأقسامها)، ص193.

جر بالإضافة. وتناول الإضافة بعد (إذا)، و(إذ) يعرضه البحث نموذجاً تفصيلياً لتلك الإشكالات، علماً أن إشكال أو اضطراب الأساس النظري لإعراب الجملة بعد (إذا)، و (إذ) لم يشر إليه أحد من القدماء أو المحدثين من نحويي الجملة في حدود علم الباحث.

فمن الأمور المسلم بها في نظرية نحو الجملة التقليدية أنه لا يجوز في العربية أن يكون الفعل مضافاً إليه، يقول الزجاجي: «فلما كانت الأفعال لا تملك، لأنها ليست واقعة على مسميات تستحق الملك، لأنها إنما هي عبارة عن حركات الفاعلين في زمان ماضي منقضى، أو حاضر، أو منتظر لم تكن إضافة الشيء إليها إضافة ملك ... وكما أنها لا تملك شيئاً كذلك أيضاً لا تستحقه؛ لأنه لو جاز أن تستحق جاز أن تملك»⁽¹⁹⁾.

ثم ينقل بعد ذلك قولاً عن الأخفش في علة عدم جواز الإضافة إلى الفعل يقول فيه: «لم يدخل الأفعال الجر، لأنها أدلة، وليست الأدلة بالشيء الذي تدل عليه، وأما زيد وعمرو وأشبه ذلك فهو الشيء بعينه، وإنما يضاف إلى الشيء بعينه لا إلى ما يدل عليه»⁽²⁰⁾.

ويضيف الزجاجي تعليلاً ثالثاً أيضاً، وهو منسوب للأخفش يقول فيه: «لا يدخل الأفعال الجر؛ لأنه لا يضاف إلى الفعل، والخفض لا يكون إلا بالإضافة، ولو أضيف إلى الفعل، والفعل لا يخلو من فاعل وجب أن يقوم الفعل وفاعله مقام التنوين، لأن المضاف إليه يقوم مقام التنوين، وهو زيادة في المضاف كما أن التنوين زيادة، فلم يجز أن نقيم الفعل والفاعل مقام التنوين؛ لأن الاسم لا يحتمل زيادتين»⁽²¹⁾.

وقد أشار السهيلي إلى قول الزجاجي في أنه لا معنى للإضافة على الأفعال؛ لأنها لا تملك شيئاً ولا تستحقه، وعلق على ذلك قائلاً: «إنه صحيح من وجه الخبر ساقط من جهة التعليل؛ لأن عدم الملك والاستحقاق ليس علة في وجوب انتفاء الإضافة، وإنما العلة في ذلك أن الأفعال عبارات عن وقوع أحداث، وإنما الإضافة إلى المعبر عنه لا إلى أنفس العبارات، والإخبار عن المشار إليه لا عن التلويحات والإشارات فاستحالت إضافة الأسماء إلى الأفعال»⁽²²⁾.

(19) الزجاجي، أبو القاسم: الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، بيروت، دار النفائس، ط الرابعة، 1402هـ/1981م، ص108.

(20) المرجع السابق 109.

(21) المرجع السابق ص:111.

(22) السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله: نتائج الفكر في النحو، تحقيق محمد إبراهيم البناء، الرياض، دار الرياض، ط الثانية، 1984 م/1404 هـ، ص93.

ويبدو من تعليل الزجاجي الأول أنه ينظر في حظر الإضافة عن الفعل إلى معنى الإضافة نفسه الذي يكون إلى المالك أو المستحق أو إلى جنس الشيء، والأفعال هي عبارة عن حركات وأوضاع ولا تكون مالكة أو مستحقة أو حتى بعضاً من جنس المضاف لذلك تستحيل أن تكون الأفعال مضافة إليه. إنه تعليل استقرائي من خلال تتبع نمط الإضافة في الجملة العربية. وتعليق السهيلي على تعليل الزجاجي هو تعليق شكلي لا جديد فيه على قول الزجاجي، ولا على تعليل الأخفش الأول.

بيد أنه في المستطاع إيضاح تعليل عدم إضافة الأفعال من خلال عملية الإسناد التي هي عماد نحو الجملة فنقول: إن الأفعال لا يصح أن تكون مسنداً إليها بخلاف الاسم؛ إذ يصح أن يكون مسنداً إليه، ويصح أن يكون مسنداً كذلك، والإضافة لا تكون إلا إلى ما يجوز الإسناد إليه.

ويبقى تعليل الأخفش الثاني معبراً عن إيغال النحويين في استنباط العلل المتخيلة، وحتى وإن دلت على عمق التفكير لديهم، فإنها تبقى بعيدة كل البعد عن الواقع الاستعمالي للغة. لكن ما يلفت النظر فيه إقرار الأخفش أن الفعل لا يخلو من فاعل؛ أي أن الفعل هو جملة فعلية دائماً.

ومع كل ذلك فإن الباحث يصطدم بمسألة جواز الإضافة إلى الجملة الفعلية. فهل الفعل غير الجملة الفعلية؟ وإذا كانت الإضافة لا تجوز إلى الفعل فهل يُعقل أن تجوز إلى الجملة الفعلية؟ وفي أي قسمي الإضافة يمكن إدراج الإضافة إلى الجملة الفعلية: في الإضافة المحضة أم في الإضافة اللفظية؟ وهل يمكن أن يكون نمط الإضافة إلى الجمل باعتبارات ومنطقات أخرى تتجاوز نظرية النحو التقليدي لتصب في نظرية نحو النص التي يجب أن يكون لها قواعدها الخاصة ومنطقاتها المتفردة وتعليقاتها المختلفة؟ ألا يمكن أن يكون هنالك إضافة نصية تتعلق بإضافة الجمل؟

عند الرجوع إلى سيبويه نجده ينص²³ على جواز إضافة الأسماء إلى الأفعال⁽²³⁾، على خلاف ما نجده في كتب المتأخرين الذين خصوا الإضافة بالجملة الفعلية لا بالأفعال.

(23) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط الثالثة، 1408هـ/1988م، ج 3، ص ص 117-118.

فما الجواب عن هذا الإشكال بين سيبويه ومتأخري النحاة؟ وما سببه؟ وكيف ظهرت عبارة (الإضافة إلى الجملة الفعلية)؟⁽²⁴⁾

ومع أن ليس هناك فرق بين الجملة الفعلية والفعل؛ لأن الفعل يكون بالضرورة جملة في اللغة العربية. فإنه إذا كان ذكر (الإضافة إلى الجملة الفعلية) هرياً من عبارة (الإضافة إلى الأفعال) لما في هذه العبارة من إيهام بالتناقض مع القاعدة الأساسية في عدم جواز الإضافة للأفعال لهدف تعليمي تبسيطي، فقد يكون لذلك نوع من القبول. أما إذا كان السبب غير ذلك، فلا فرق بين العبارتين.

هذا وقد حصر ابن هشام في المغني ما يضاف إلى الجملة الفعلية في ثمانية أشياء ...، وجعل الجملة المضاف إليها من الجمل التي لها محل من الإعراب⁽²⁵⁾.

والسؤال المهم لقضية إيضاح اللبس في منطلقات القدماء الإعرابية عند تناول مبحث إعراب الجمل هو: ما العلة التي اعتل بها القدماء لجواز إضافة هذه الأسماء إلى الأفعال أو إلى الجملة الفعلية مع أن ذلك يخالف قاعدتهم في عدم جواز الإضافة إلى الأفعال، وهل أوقعهم ذلك الأمر في إشكال إعرابي؟

لنبدأ بسيبويه الذي يظهر أنه يخصص هذه الإضافة في الأزمنة، يقول: «وجاز هذا في الأزمنة واطرد فيها كما جاز للفعل أن يكون صفة، وتوسعوا بذلك في الدهر لكثرة في كلامهم، فلم يخرجوا الفعل من هذا، كما لم يخرجوا الأسماء من ألف الوصل نحو ابن، وإنما أصله للفعل وتصريفه»⁽²⁶⁾.

ويشرح السيرافي كلام سيبويه قائلاً: «أما إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال؛ فلأن الأفعال بمنزلة أسما الدهر؛ إذ كان من لفظهما ما يدل على الماضي كقولك: ذهب وانطلق، وما أشبه ذلك، ومن لفظهما ما يدل على الاستقبال والحال كقولك: يذهب وينطلق، فانقسم لفظه إلى ماضٍ، وغير ماضٍ، فصار الفعل الماضي بمنزلة أمس،

(24) قد يكون السبب أيضاً في إلحاح معظم كتب النحويين على أن (إذ)، و(إذا) يجب إضافتهما إلى الجملة الفعلية، وليس الأفعال، هو متابعة للزجاجي الذي يقول: "إنما جاز ذلك لأن الأفعال مع فاعليها جمل، ومن شروط أسماء الزمان أن تُضاف إلى الجمل إذا كانت موضحة لها ... وكذلك ما أشبهه أضيف إلى الأفعال وفاعليها لدخولها في باب الجمل كما أضيف إلى سائر الجمل".

- الكتاب، ص117.

- الإيضاح، ص 114.

(25) انظر: مغني اللبيب، ص551.

(26) الكتاب، ج 3، ص117.

والحال كاليوم، والآن والمستقبل كغد، وسهل إضافته إلى الفعل؛ لأنه أبين من إضافته إلى مصدره؛ لأن لفظ الفعل يدل على تحصيل زمانه ولفظ المصدر لا يدل على ذلك»⁽²⁷⁾.

ويمكن أن يفهم من كلام سيبويه وشرح السيرافي أن الدلالة الزمانية للفعل هي التي جوزت أن يكون مضافاً إليه في هذه الحالة، ولكن ذلك يتناقض، أو في المستطاع القول على أحسن تعبير أنه تخصيص أو استثناء من الحكم العام بعدم جواز أن تكون الأفعال أو الجملة الفعلية مضافاً إليه.

بيد أن الأمر المهم الذي يذكره السيرافي حول الإضافة إلى (إذ)، و(إذا) بعد ذلك أنه لا يجوز لنا أن نقول: إذ انطلق، أو إذا انطلق، في حين يجوز لنا أن نقول: إذا ينطلق، وإذا انطلق⁽²⁸⁾. وهذا يعني أن الجملة الواقعة بعد (إذ)، و(إذا) لا يجوز أن يحل محلها المفرد (المقابل للجملة)؛ وبذلك فإن الجملة الواقعة بعدهما ليستا معربتين في محل جرٍّ بالإضافة؛ لأن المعيار الذي اعتمده القدماء في التفريق بين الجمل التي لها محل من الإعراب، والتي ليس لها محل من الإعراب هو صحة حلول المفرد أو عدم حلوله محل الجملة⁽²⁹⁾.

(27) السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان: شرح كتاب سيبويه، مخطوط نسخة مصورة في قسم المخطوطات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية تحت رقم 10296 ف عن نسخة خطية محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم 137 نحو، ج4، صص 16-17.

(28) انظر: المرجع السابق، ص17.

(29) مغني اللبيب، ص500. ويرى الرضي أنه لا يشترط تقدير تلك الجمل بالمفرد بل يشترط أن تقع موقعاً يصح وقوع المفرد فيه يقول الرضي: "فإن قيل خبر المبتدأ أيضاً إذا كان جملة يصير بسبب المبتدأ في تقدير المفرد قلت لا نسلم وأما الدليل على ذلك فإن هذه دعوى من بعض النحاة أطلقوها بلا برهان عليها قطعي سوى أنهم قالوا الأصل هو الأفراد فيجب تقديرها بالمفرد، وهم مطالبون بأن أصل خبر المبتدأ الأفراد بل لو ادعى أن الأصل فيه الجملة لم يبعد؛ لأن الإخبار في الجمل أكثر، وكونها في محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد بل يكفي في تقدير الإعراب في الجمل وقوعها موقعاً يصح وقوع المفرد فيه ولأجل ذلك فإنه ينص في موضع آخر من شرحه على أن جواز كون الجملة خبراً هو لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له".

- شرح الكافية، ج2، ص259، وج1، ص91.

وهذه الملحوظة التي أشار إليها الرضي لو سلم بها جдалاً فإن الإشكال يظل قائماً حول إعراب الجملة بعد (إذا)، أو (إذ) غير منتف معها إذ لا يصح تقدير الجملة بعدهما بمفرد، كما لا يصح أن يقع المفرد موقعهما أبداً، لأن إضافتهما إلى الجمل واجبة.

وهنا يتجلى الاضطراب كأوضح ما يتجلى حين تكون (إذ)، و (إذا) الواجبة الإضافة للجمل لا يجوز للجملة الواقعة بعدهما أن يحل محلها المفرد، أو تؤول بمفرد، في حين يجوز مع أسماء الزمان المبهمة التي قيسست على (إذ)، و(إذا) في قبول الإضافة إلى الجمل ك(يوم)، و(حين) وغيرهما أن تؤول بمفرد، بل إن الزجاجي يصرح أن الغرض من الجمل بعد تلك الأسماء هو الاسم المفرد (المصدر)؛ فيقول: «إن الغرض إنما هو المصادر فكأن المضاف إليه في الحقيقة المصدر؛ لأن تأويل قولك: هذا يوم يقوم زيد، هذا يوم قيام زيد»⁽³⁰⁾.

ومجمل القول: إن ما حدث من التباسات في إعراب الجمل، كالجملة المضافة بعد (إذ)، و(إذا) التي أعربها القدماء في محل جر بالإضافة مع أن ذلك يتناقض مع ضابطهم في كون الجمل بعدهما لا يجوز أن يحل المفرد محلها، وكان حقها على ذلك أن لا يكون لها محل من الإعراب⁽³¹⁾. تلك الالتباسات أو الإشكالات لا يمكن البت فيها إلا بتكوين جهاز مفاهيمي وبناء نظري جديد لقضية إعراب الجمل في النظرية النحوية التقليدية وفق معطيات نحو النص، وعلى ذلك يمكن على سبيل المثال أن يكون في ذلك الجهاز المفاهيمي، والنظرية النصية الجديدة ما يسمى **(بالإضافة النصية)**، وتحت هذا المصطلح ترد جميع أنواع إضافة الجمل وفق نظرية أو نظريات مختلفة قد يكون من بينها تطوير (إعراب الجمل) ليكون منطلقاً من منطلقات نصية غير منطلقات القدماء التي سيطر عليهم فيها تنظير تركيب الجملة لا تركيب ما فوق الجملة؛ مما أوقعهم في إشكالات متعددة عند إعرابهم للجمل بمقاييس إعراب الجملة. و إن من شأن البناء النظري الجديد لمسألة إعراب الجمل عند القدماء أن يمكن من استخراج ما عسى أن تكون له علاقة بنحو النص وإعادة قراءته وفق مبادئ التحليل النصي⁽³²⁾.

(30) الإيضاح، ص113.

(31) يصنف إبراهيم صالح الحندود جملة (إذا) في الجمل المختلف في إعرابها، لكنه يسكت عن الجملة التي تقع بعد (إذ). ومع ذلك فإن حديثه عن الاختلاف الواقع في إعراب الجملة بعد (إذا) لم يكن بناء على النظر في الأساس الأعرابي لإعرابها أو عدم إعرابها، وإنما هو بناء على قول ابن الحاجب في جعلها معمولة للفعل الذي بعدها لا لفعل الجواب، حملاً على أخواتها من أسماء الشرط، وتكون الجملة عندئذ ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

انظر:

- الحندود، إبراهيم صالح: الجمل المختلف في إعرابها، مجلة الدراسات اللغوية، المجلد السادس، ع الأول، المحرم وربيع الأول 1425 هـ/ أبريل ويونيو 2004م، ص65.

(32) من ذلك على سبيل المثال اعتبار محققي البصريين على حد تعبير الرضي أن العامل في المستثنى هو جملة المستثنى منه كاملة، وربما يفتح هذا باباً في العلاقة بين الجمل والمفردات أو بين الجمل والجمل الأخرى، بما يفيد أن الجمل قد تكون عاملة مؤثرة في الإعراب، انظر:

- شرح الكافية، ج1، ص. 244.

موقف الدراسات الحديثة من إعراب الجمل في النظرية النحوية التقليدية

ظلت معظم الدراسات النظرية التقليدية أسيرة نظرة القدماء إلى إشكالات إعراب الجمل، حيث الاعتماد على تأويلات وتخريجات لما يصادف نظرية نحو الجملة عند انتقالها إلى مجال نحو النص، أي أن تلك الدراسات إنما هي دراسات ترديدية لما قاله القدماء، ولا فضل لها غير فضل الجمع، أو الاختصار، أو إعادة تنسيق، أو ترتيب، أو القيام بتوضيح، أو شرح لآراء القدماء في أحسن الأحوال⁽³³⁾.

ولعل من أهم الأعمال البحثية في إعراب الجمل ما قام به فخر الدين قباوة من جمع كل ما يتعلق بإعراب الجمل عند القدماء في كتاب مستقل⁽³⁴⁾، وقد جاء هذا الكتاب مفصلاً لمعظم آراء القدماء في الجمل، وفي إعرابها. كما ظل الكتاب وفيّاً لتتظير القدماء في إعراب الجمل، ومن ذلك على سبيل المثال رفضه أن يكون بين الجمل نعت أو عطف بيان حتى في الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب؛ لأن الجمل لا تُوصف⁽³⁵⁾.

وقد سلك مسلك فخر الدين قباوة كثير من النحاة التقليديين في هذا العصر⁽³⁶⁾، وسنعرض في ما سيأتي لأحد الأعمال المنجزة في إعراب الجمل عند أتباع النظرية النحوية التقليدية، ونعني تحديداً بحث : (الجمل المختلف في إعرابها) لإبراهيم بن صالح الحندود⁽³⁷⁾.

(33) يقول خالد الحجيلان بعد أن تتبع قضية الإعراب عند اللغويين العرب المحدثين إن جهودهم ما هي إلا إعادة لما هو موجود عند النحاة العرب القدماء، دون تطوير أو إضافة له انظر:

- الحجيلان، خالد بن صالح : اتجاهات البحث في قضية الإعراب عند اللغويين العرب المحدثين، رسالة ماجستير غير مطبوعة نوقشت بتاريخ 1420/8/9 هـ في قسم اللغة العربية وآدابها/ كلية الآداب - جامعة الملك سعود، الرياض، ص 33.

(34) عنوان هذا الكتاب هو : إعراب الجمل وأشباه الجمل، حلب، دار الرفاعي ودار القلم، ط الخامسة، 1409 هـ/ 1989م وهو يقع في 397 صفحة. وقد طبع في طبعته الأولى في أوائل السبعينيات الميلادية، أي في الوقت الذي بدأ فيه نحو النص يتأسس في الغرب، ويتكون الكتاب من أربعة فصول : الفصل الأول لأقسام الجمل كما قسمها القدماء، والفصل الثاني للجمل التي لا محل لها من الإعراب، والفصل الثالث للجمل التي لها محل من الإعراب، والفصل الرابع لأشباه الجمل. والكتاب ينضح بجهد علمي كبير وإن كان يغلب عليه الجمع والاستقصاء لأقوال القدماء.

ولو أن مفاهيم نحو النص وصلت في ذلك الوقت إلى المشرق الغربي لربما كان لهذا الكتاب شأن في التأسيس لنحو النص من خلال النظرية العربية التقليدية.

(35) انظر : إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص 126.

انظر : إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص ص 44 - 45.

(36) انظر:

- فتحي عبد الفتاح الدجني : الجملة النحوية نشأة وتطوراً وإعراباً، الكويت، المكتبة الفلاح، ط الثانية، 1408 هـ/ 1987م، ص ص 96-129.

- الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص 185-194.

(37) نشر هذا البحث في مجلة الدراسات اللغوية، المجلد السادس، ع الأول، المحرم وربيع الأول 1425 هـ / أبريل ويونيو 2004 م، ص ص 21-121.

على الرغم من الجهد العلمي المبذول في هذا البحث فإن منطلق الدراسة، كما يذكر الباحث، اعتمد المراجع الأصلية فيعرض آراء النحاة و فهمها على الوجه الأمثل (38). كما أن الباحث، - وإن أقر بأن السنوات الأخيرة قد شهدت شيئاً من النهوض فيما يتعلق بدراسة الجملة⁽³⁹⁾، فإنه لم يستعرض تلك الجهود بمختلف اتجاهاتها، ناهيك عن خلو البحث من أي إشارة إلى نحو النص الذي يهتم بما فوق الجملة وفق منظور جديد وأفق نظري مناسب تتسق فيه المعالجات أكثر مما تتناقض وتضطرب. فكل ما حاول الباحث أن يقوم به هو إيجاد قسم جديد للجملة المختلف في إعرابها⁽⁴⁰⁾، وقد يكون مرد ذلك إلى عدم التوافق بين منطلقات نحو الجملة، ونحو ما فوق الجملة إذا استعملت مقاييس الأول على الثاني.

وقد عدّ الباحث الجمل المختلف في إعرابها فجعلها إحدى عشرة جملة هي :

- 1- الجملة المعلقة في نحو (عرفت زيدا أبو من).
- 2- الجملة الواقعة فاعلاً أو مفعولاً ما لم يُسمَّ فاعله.
- 3- الجملة الواقعة بعد (مذ، ومنذ).
- 4- الجملة الواقعة بعد (بينما وبيننا).
- 5- الجملة الواقعة بعد (إذا) الشرطية.
- 6- الجملة الواقعة في الاستثناء بالفعل.
- 7- الجملة التفسيرية.
- 8- الجملة الواقعة بعد (آية) بمعنى علامة.
- 9- الجملة الواقعة بعد (ذي) في قولهم : اذهب بذي تسلم.
- 10- الجملة الواقعة بعد (حتى) الابتدائية.
- 11- الجملة الواقعة بعد (لما).

وبغض النظر عن كون هذه الجمل لها محل من الإعراب، أو لا محل لها من الإعراب، فإنه كان من الأولى الإشارة إلى أن الجمل التي ذكرها القدماء في حيِّز الجمل التي لا

(38) انظر : الجمل المختلف في إعرابها، ص. 107.

(39) انظر : المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(40) انظر : المرجع السابق، ص. 106.

محل لها من الإعراب قد جرى الخلاف فيها كذلك، ولم يسلم من الاختلاف في إعراب الجمل سوى جملتين من تلك الجمل⁽⁴¹⁾.

وعلى ذلك فمن الغريب ما ذهب إليه الباحث في بحثه هذا موافقة للقدماء من كون الأصل هو عدم إعراب الجمل وأنه يجب اعتبار جميع الجمل غير ذات محل، إلا ما يستثنى⁽⁴²⁾؛ إذ إن الجملتين الوحيدتين اللتين سلمتا من اختلاف القدماء حول محليتهما من الإعراب هما الجملة الابتدائية أو المستأنفة، والجملة الاعتراضية، في حين تكون سائر الجمل إما معربة أو أن هناك خلافاً حول استحقاقها للإعراب. ولا ريب أن ذلك يدل على أن الأصل هو الإعراب، ولكن ليس وفق مفاهيم إعراب المفرد، بل يجب أن تكون هناك مفاهيم جديدة لذلك الإعراب بحيث يصبح إعراباً نصياً.

ويبدو أن الباحث في بحثه عن مقدار حجم الخلاف في إعراب الجمل يحاول أن يؤسس قسماً ثالثاً هو الجمل المختلف في إعرابها، لكنه لم يوفق في قياس حجم الخلاف، أو حتى إلى التأسيس لقسم جديد في إعراب الجمل، وذلك للأسباب الآتية:

أولاً : إهمال الإشارة إلى أن الجمل التي صنفها القدماء تحت عنوان (لا محل لها من الإعراب) قد وقع الخلاف في إعرابها أيضاً سوى جملتين.

ثانياً : الاستنتاج أن الخلاف بين القدماء في هذه الجمل إنما كان خلافاً فردياً محدوداً، أو حتى كما يقول الباحث : «شبه فردي»⁽⁴³⁾؛ لأن المخالف لرأي الجمهور هو واحد أو ربما اثنان فقط. وليس هذا بالأساس المتين لقياس مقدار الخلاف، إذ إعراب الجمل لم يجر الاهتمام به إلا في القرن الثامن الهجري، ثم إنه يجب أخذ عدد من المسائل المختلف فيها بعين الاعتبار لاعداد النحاة المختلفين قياساً للجمهور من النحويين، فضلاً عن عدم اتضاح المقصود بجمهور النحويين في تلك الفترة المتأخرة التي جرى فيها الاهتمام بمسائل إعراب الجمل.

ثالثاً : بعض الجمل التي ذكرها الباحث قد تندرج بصورة أو بأخرى إما في الجمل التي لها محل من الإعراب، أو الجمل التي لا محل لها من الإعراب في تصنيفات القدماء، وعلى ذلك فهي مجرد تنويعات في إعراب تلك الجمل على الغالب.

(41) انظر : ص 8 من هذا البحث.

(42) انظر : الجمل المختلف في إعرابها، ص.33.

(43) انظر : المرجع السابق، ص.107.

رابعاً : الباحث لم يشير إلى أن جميع المسائل في هذا الباب هي من مسائل ما فوق الجملة، أي أنها متجاوزة لنطاق نحو الجملة التقليدي مما يدعو إلى إعادة النظر فيها وفي أسس الخلاف الحاصل فيها.

وعند التدقيق في تلك الجمل الموضوعة تحت عنوان الجمل المختلف في إعرابها يُلاحظ أن أغلبها قد وقع بعد أدوات نحوية؛ فهناك الجملة الواقعة بعد (مذ، ومنذ)، والجملة الواقعة بعد (بينما وبيننا)، والجملة الواقعة بعد (إذا) الشرطية، والجملة الواقعة بعد (آية) بمعنى علامة، والجملة الواقعة بعد (ذي) في قولهم : اذهب بذئ تسلم، والجملة الواقعة بعد (حتى) الابتدائية، والجملة الواقعة بعد (لما).

وعلى ذلك، فمن الأولى تصنيف أمثال هذه الجمل وفق تصنيفات نصية جديدة، فيطلق على هذه الأدوات مصطلح نصي مناسب من قبيل «ملازمات الجمل»⁽⁴⁴⁾ أو غير ذلك من المصطلحات تمهيداً لدراساتها دراسة نصية.

والمستتج في الأخير أن الدراسات الحديثة التي درست الجملة وفق منظور النحويين التقليديين لم تضيف شيئاً ذا بال سوى الجمع والاستقصاء، والترجيح أو الاختيار من أقوال القدماء، دون إثارة أي تساؤل جدي عن ضرورة إعادة النظر في مبحث الجمل أو حتى دراسة أسباب ظهوره مبحثاً مستقلاً في القرن الثامن تحديداً عند المرادي، وأبي حيان، وابن هشام⁽⁴⁵⁾، أو حتى دراسة إعراب الجمل في ضوء علم المعاني، أو في ضوء نظرية النظم كما هي قائمة عند عبد القاهر الجرجاني.

(44) أطلق الباحث هذا المصطلح للخروج من مازق الخلاف حول إعراب (إذا)، و(إذ) حال إضافتهما إلى الجملة بعدهما.

انظر : الغامدي، جمعان عبد الكريم : مسالة الإضافة إلى الجملة الفعلية أو الفعل، بحث مخطوط مقدم إلى د. إبراهيم الشمسان، ضمن بحوث برنامج دراسة الدكتوراه 1425 هـ، ص8.

(45) يذكر د. إبراهيم بن صالح الحندود أن دراسة الجملة كانت متفرقة، ولم تتل حظها من الدراسة حتى أتى المرادي ت (749هـ) فالف رسالة في جمل الإعراب، ثم جاء ابن هشام ت (761هـ) فافرد لها باباً واسعاً في مغني اللبيب.

انظر : الجمل المختلف في إعرابها، ص 21 .

ولكن الحندود لم يشير إلى أن الباحث الأول للاهتمام بإعراب الجمل كان في البداية باعثاً بلاغياً عند عبد القاهر الجرجاني ت (471 هـ) في (الدلائل)، ثم اهتم بإعراب الجمل ، فيما بعد ، الزمخشري ت(538 هـ) في تفسير الكشاف، ليتضح بعد ذلك الاهتمام بإعراب الجمل في مبحث الوصل والفصل عند السكاكي ت(626هـ)، علاوة على ذلك فإن الحندود لم يشير إلى السبب الحقيقي في استقلال مبحث إعراب الجمل والتوسع فيه في القرن الثامن الهجري، وعلى الرغم من أن هذه الفترة عرفت نهضة علمية عربية محدودة أفرزت علماء كباراً، إلا أن السر وراء استقلال إعراب الجمل، إذا استثنينا الأثر البلاغي للزمخشري والسكاكي ، لا يعود إلى تطور النظرية النحوية العربية التقليدية بقدر ما يعود إلى طبيعة ذلك العصر الذي كان همه الجمع والتلخيص من كتب السابقين، فالمسألة لا تعدو كونها جمعاً لمتفرق. يؤكد ذلك أن رسالة المرادي لم تزغ عن طبيعة المنظومات في الجمع والتبويب. انظر : المرادي : بدر الدين الحسن بن قاسم، رسالة في جمل الإعراب، تحقيق د. سهير محمد خليفة، ط الأولى، 1407 هـ /1987م، ص62، وص105.

موقف الدراسات الحديثة في نحو النص من إعراب الجمل

بمجرد ما بدأت تتضح معالم نحو النص، ظهرت في الثقافة العربية بعض البحوث النصية التي حاولت استثمار مقولة إعراب الجمل في نظرية النحو التقليدي. ومن أهم تلك البحوث نذكر على سبيل التمثيل لا الحصر:

أولاً : (نسيج النص بحث في ما يكون به الملفوظ نصاً) للأزهر الزناد

يرى الأزهر الزناد أن هناك جملاً من مستوى النص، وأن هناك جملاً من مستوى الجملة⁽⁴⁶⁾، وهو بهذا يُخرج الجمل التي لها محل من الإعراب من النص، باعتبارها تدخل في التركيب الجملي وليس في تركيب ما فوق الجملة؛ وهي وإن كانت جملة إلا أنها في قيمة المفرد؛ وبهذا يفقد نحو النص تركيباً جُملياً مهماً بتحويل جزء من جملة إلى جمل (ما تحت الجملة).

ومع إقصاء جزء من جمل النص من مستوى ما فوق الجملة، وهي الجمل التي لها محل من الإعراب على رأي الزناد، إلا أن الصحيح أن النص يحمل في جملة التي لها محل إعرابي معنى تركيبياً إعرابياً ذا فائدة شمولية للنص وفهمه، لا يحمل مثلها في الجمل التي ليس لها محل من الإعراب على مذهبه؛ مما قد يسبب نوع اختلال أو اضطراب في العلاقة المحلية الإعرابية غير المكتملة بين نوعي تلك الجمل.

زيادة على ذلك فإن الزناد على ما يبدو مازال متابعاً لنظرة القدماء في إعراب الجمل، ولم يحاول الانتقال بتلك الجمل في مستوى النظرية والمفهوم إلى مجال نحو النص.

ثانياً : أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس نحو النص)

لمحمد الشاوش

ينطلق الشاوش في بحثه هذا من فرضية أصالة النظرية النصية في النظرية النحوية العربية⁽⁴⁷⁾. ولا نختلف معه في وجود كثير من الآراء والأفكار والمصطلحات يمكن أن

(46) نسيج النص، ص ص 35-36.

(47) رصد الشاوش في مقدمة كتابه أنماط العلاقة المحتملة بين نحو الجملة، ونحو النص في كونها إما أن تكون علاقة تقابل يكون نحو النص بمقتضاها نحواً مختلفاً عن نحو الجملة، أو علاقة احتواء من نوع أول يكون بها نحو النص محتوياً نحو الجملة، أو علاقة احتواء من نوع ثان يكون بها نحو الجملة محتوياً نحو النص، وقد تكون العلاقة بينهما علاقة انتماء إلى نظرية أخرى تشملهما معا على رأي صلاح الدين الشريف الذي يجعلهما ينتميان إلى علم الدلالة العام. ولكنهما يظنان في الحالة الأخيرة علمين متقابلين متوازيين...

تكون ذات فائدة في الدراسات النصية، كما أن بعض مظاهر نحو الجملة كالعطف وكالربط بالضمير، وكبعض الأدوات قد تكون ذات وجهين؛ وجه يتصل بما تحت الجملة، ووجه يتصل بما فوق الجملة.

ولكن من العسير إيجاد وعي نظري عند القدماء بأن هناك مستوى نصيا يحتاج إلى نظرية مستقلة تختلف عن نظرية نحو الجملة.

وكيفما كان الأمر فإن الشاوش كان من المفروض أن يناقش مقولة (الجملة التي لها محل من الإعراب، والجملة التي ليس لها ذلك المحل) ليصل إلى أن النحاة القدماء قد وصلوا - ودون أن يعرفوا - من خلال المحل الإعرابي في تصنيف الجمل واستدعاء بحثهم في المحل إلى اكتشاف جمل لا محل لها إلى طرق باب تحليل الكلام تحليلاً يكاد يستوي وتحليلنا للنص إلى الجمل التي هي مكوناته المباشرة بل إن في ما قدموه من التأسيس النظري ما لم يتوفر لجميع من اطلعنا على مناهجهم من المحدثين في تحليل النص⁽⁴⁸⁾.

ويعتمد الشاوش على بعض آراء القدماء في إخراج جملة الصلة، وجملة جواب الشرط غير الجازم مطلقاً أو الجازم ولم تقتزن بالفاء ولا بإذا الفجائية من الجمل التي لا محل لها من الإعراب، كما يخرج أيضاً جملة جواب القسم... ليصل إلى أنه لا بد في النظر إلى الجمل التي لها محل والجملة التي ليس لها محل من اعتبار الاستقلال وتمازج

وعلى هذا الأساس بدأ الشاوش في تحليل القواعد العربية ليميز ما كان منها خاصاً بالجملة، وما كان منها خاصاً بالنص، وما كان منها مشتركاً بين الجملة والنص.

وقد خلص من ذلك إلى أن الغربيين وإن كانوا يبحثون في نحو النص عن ما فوق الجملة فقط فإن النحاة العرب القدامى كانوا يبحثون في الظاهرة اللغوية ثم يتبعون وجوه إجرائها في مختلف المستويات اللغوية بما في ذلك ما فوق الجملة، وهو لذلك يذهب إلى أن عمل النحاة القدامى قد استوعب مكونات نحو النص.

وعلى الرغم من موافقة الشاوش في كثير من آرائه السابقة وخصوصاً عند النظر إلى النظرية النحوية العربية في أوج قوتها ما بين القرن الثاني والرابع الهجريين إلا أن ضخامة النظرية وفقدان أفق الفصل والتطور النظري بين أجزاء تلك النظرية، وسرعة انطفاء الجهد المعرفي العربي بعد مرحلة ازدهاره الذهبية كل ذلك جعل التشطي والازدواج والتبعثر خصوصاً في الجهاز التطريبي العربي عقبة كاداء في وجه تطور تلك النظرية، ولأجل ذلك يجب القيام بإعادة قراءة النظرية النحوية العربية، وتقسيم أجزائها المختلفة وفق مراحل تطور الدرس الإستمولوجي الحديث مع الإفادة من المنجز الغربي دون الوقوع لا في حفرة الورا ولا في حفرة الأمام، إذ إن تقليد القدماء خطأ، وتقليد الغرب خطأ وخطيئة.

-: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس نحو النص)، المجلد الأول، ص ص 15-16. والمجلد الثاني، ص ص 1274-1290.

(48) أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس نحو النص)، المجلد الأول، ص 327.

الكلام جنباً إلى جنب مع المحل الإعرابي لتلك الجمل المركبة في تركيب مقيد بالإعراب أو تركيب مطلق؛ ومن ثمَّ يكون تصنيف الجمل عنده في مستوى النص بالاعتماد على الموضع التركيبي وليس على المحل الإعرابي؛ وبهذا تقسم الجمل في النص كالآتي :

القسم الأول : جمل لها موضع تركيب.

القسم الآخر : جمل ليس لها موضع تركيب.

وهو يجعل جملة مقول القول، لما لها من خصائص دلالية، جملة متميزة في هذا التصنيف؛ فهي عند إدماجها لا تفقد استقلالها تماماً كغيرها من الجمل المدمجة... ويخلص الشاوش إلى نتيجة عبر عنها بقوله : « إن لتعديل الذي اقترحه الممثل في تعويض المحل الإعرابي بالموضع التركيبي - باعتبار الأول نوعاً من الثاني وحالة خاصة منه - من إخراج الجمل التي لها تعليق تركيب من الجمل المكونة مباشرة للنص، واعتبار التي ليس لها تعليق تركيب دون سواها من مكوناته، فإذا استقام هذا التعديل برد في يدنا بعد استصفاء الحساب من الجمل المكونة مباشرة للنص الأنواع التالية:

النوع الأول : الجملة الابتدائية أو الاستئنافية المفتحة بها الكلام أو الواقعة في درجه؛

النوع الثاني : الجملة الاعتراضية؛

النوع الثالث : الجملة التفسيرية؛

النوع الرابع : الجملة التابعة لجملة لا محل لها» (49).

ويظهر أن الفكرة هي ذاتها في الأساس عند الأزهر والشاوش، بيد أن تقسيم النص إلى مكونات مباشرة أو غير مباشرة ليس بذى أهمية بالغة في مقارنة تحليل النص . إضافة إلى أن الشاوش نفسه اعترف بأن تصنيفه لهذه الجمل الأربع لا يقوم على تصنيف متجانس، ففي النوع الأول والثاني يعتمد التصنيف على موقع الجملة ورتبتها في سلسلة التخاطب. أما في النوع الثالث فيعتمد على المعنى. في حين يعتمد في النوع الرابع على التبعية، وهي في رأيه مقياس فارغ لكون الجملة التابعة ترجع إلى أحد الأنواع السابقة (50).

(49) انظر : المرجع سابق، المجلد الأول، ص. 329.

(50) انظر المرجع السابق : المجلد الأول، ص. 330.

ولا جرم أن إخراج بعض الجمل التي لها تعليق تركيبى على رأي الشاوش من الجمل المكونة مباشرة للنص أمر غير مفهوم؛ فالنص يحتوي جملًا تكونه مباشرة كما يرى أو يسمع المتلقي بغض النظر عن المحلية الإعرابية أو التوضع التركيبى.

وليس هناك سبب كما يبدو لعدم أخذه برأي بعض القدماء في إخراج الجملة التفسيرية من الجمل التي لا محل لها من الإعراب⁽⁵¹⁾، مع أن الحجة في إخراج الجملة التفسيرية أقوى من الحجج التي سيقى في إخراج جملة الصلة أو جملة جواب الشرط⁽⁵²⁾.

ثالثاً: (إعراب النص دراسة في إعراب الجمل التي لا محل لها من الإعراب) لحسنى عبد الجليل يوسف.

يرى حسنى عبد الجليل أنه «من خلال فحص الشواهد التي قدمها النحويون للجمل التي لها محل من الإعراب، والتي قال النحاة إنها محل المفرد، نستطيع أن نتبين أن المفرد المقصود هو الكلمة التي تؤول باسم نكرة»⁽⁵³⁾، وبناء على أن الجمل «نكرات كلها»⁽⁵⁴⁾ يذهب حسنى عبد الجليل يوسف إلى أن الجملة مادامت تؤول بنكرة، فهي من ثم تصلح للإعراب. أما المواضع التي لا يسوغ أن يأتي فيها المفرد، فليست مسوغاً لعدم وضع محل إعرابى لتلك الجمل؛ لأن عدم التطابق بين موقع الجملة والمفرد، أو عدم اكتمال الشروط التي وضعها النحاة لإعراب المفردات ليس سبباً كافياً لجعل بعض الجمل لا محل لها من الإعراب.

وإضافة إلى هذا فإن للجملة شروطها وطبيعتها الخاصة بها التي يجب التعامل في ضوئها، ثم إنه إذا كان القياس عند القدماء في إعراب المفردات تقريبياً، فمن باب أولى أن يكون بين الجمل تقريباً أيضاً، وفوق ذلك كله فإن تلك الجمل التي غير ذات محل

(51) انظر: همع الهوامع، ج 4، ص 57.

(52) ينظر في هذه الردود على الشاوش إلى: إشكالات النص، ص 284-285.

أما الجملة التفسيرية فإن أبا علي الشلوين يذهب - كما حكاها عنه أبو حيان - إلى أنها على التحقيق على حسب ما تفسره فإن كان له موضع صار لها موضع من الإعراب وإلا فلا، وقد اختار السيوطي رأي الشلوين انظر:

- : ارتشاف الضرب، ج 2، ص. 274.

-: همع الهوامع، ج 4، ص. 57.

(53) إعراب النص (دراسة في الجمل التي لا محل لها من الإعراب)، ص 51.

(54) الإيضاح في علل النحو، ص 119.

من الإعراب تؤدي وظيفة محددة في السياق «أمكن للنحاة أن يصفوها وأن يضعوها لها تعريفاً يتصل بتلك الوظيفة، ويقوم عليها شأنهم في ذلك شأنهم في أي موضع إعرابي، ومادامت تلك الجمل لم تفقد تمامها، ولم تسبك أو تركب تركيباً يسلبها تمام الفائدة والاستقلال الذي كان لها قبل السبك أو التركيب، فإن الجمل لابد أن يكون لها موضع من الإعراب»⁽⁵⁵⁾. ويلقي حسني عبد الجليل يوسف باللائمة على فهم النحويين القدماء للجمل والكلام فيقول: «ولو أنهم صنفوا الجملة على أنها جزء من الكلام وعنصر من عناصره، وتبينوا العلاقة بين الجملة والكلام منطقياً هي علاقة بين الجزء والكل لتبين لهم أن كل جملة مفيدة في التركيب لابد أن يكون لها محل من الإعراب مادامت تامة الفائدة»⁽⁵⁶⁾ ثم إن النحاة في تصنيف بعض تلك الجمل، بناءً على أصولهم التي وضعوها، كثيراً ما التبس عليهم الأمر، فتجدهم يختلفون في بعض تلك الجمل من حيث صحة كونها في محل من الإعراب أو عدم صحة ذلك.

ولذلك فإن المؤلف يضع محلاً إعرابياً للجمل التي لا محل لها من الإعراب، فيجعل الجملة الابتدائية في محل رفع لتسلط عامل الابتداء المعنوي عليها، والتعري عن العامل في حد ذاته عامل، وهي جملة مفيدة مستقلة في تركيبها يفتح بها الكلام؛ ولأن الجملة في موضع نكرة يكون الابتداء مقدراً والجملة في موضع الخبر، وهي عاملة فيما بعدها. وتكون في موضع الخبر أو ما يقوم مقام الخبر، أو أنها شبيهة بالخبر، حتى إن كانت إنشائية. والجملة الابتدائية أصل في بناء الكلام، وهي نظيرة المبتدأ من حيث الموقع لا من حيث الفائدة.

والجملة المستأنفة التي تنقطع عن ما قبلها في الصناعة النحوية، لا يجعلها المؤلف تنقطع عما قبلها في المعنى؛ لذلك فهي تأتي إما تفسيراً لما قبلها، أو بياناً، أو تأكيداً، أو حالاً أو وصفاً، أو تعليلاً. وهو يحاول أن يوفق بين المحل الإعرابي للجملة الحالية، وبين جملة الاعتراض التي ذهب كثير من النحويين القدماء إلى تشابهها، فيجعل بعض جمل الاعتراض حالاً اعتراضية، ويقصر الاعتراض على الجمل المصدرة بالواو بخلاف أنواع الاعتراض الأخرى التي هي من متعلقات الجملة أو من مقتضيات لغة الشعر أو من صنع النحاة؛ ذلك أن الاعتراض قد يكون حالاً محضة أو حالاً اعتراضية يدل على

(55) إعراب النص (دراسة في الجمل التي لا محل لها من الإعراب)، ص 52-53.

(56) المرجع السابق، ص 6.

الإطلاق والتقييد معاً... أما الجملة المفسرة، فهي في محل البدل أو عطف البيان كما يذهب الشلوبين ويؤيده السيوطي⁽⁵⁷⁾. وتكون جملة جواب القسم في محل الخبر...

ورغم أن فكرة إعراب النص بصفة كاملة فكرة جريئة يبدو أن منطلقاتها هي منطلقات نظرية نحو نصية وليست منطلقات جمالية، فإن حسني عبد الجليل لا يقضي على مصطلح (لا محل له من الإعراب)، بل يحتفظ به لجمليتين جعلهما تحت مسمى الجمل التي تُسلب تمام فائدتها في التركيب؛ لأن التركيب فيهما تركيب أفراد، مما يؤدي إلى سلب تمام الفائدة فيهما بوصفهما جملاً، وهاتان الجمليتان هما : جملة الصلة لأنها بعض من الموصول، وهي جزء منه أي أنها بمثابة بعض الكلمة، وهي نظيرة (عشر) من (اثنا عشر)، والجملة الثانية هي جملة فعل الشرط غير الظرفي؛ لأنها مع حرف الشرط تؤول بمفرد؛ ومن ثمَّ فإن هذه الجملة جزء من مفرد؛ ولهذا فإنه لا موقع لها.

والأكيد أنه ليس هناك من داع للاحتفاظ بمصطلح (لا محل له من الإعراب) حتى في الجمليتين الأخيرتين، وذلك للأسباب الآتية:

1- من غير المناسب أن تكون كل الجمل في اللغة العربية لها محل من الإعراب إلا هاتين الجمليتين فالتعميم هنا أولى، خاصة إذا كان هناك وجه أو تأويل إعرابي في ضوء النظرية النحوية العربية نفسها يمكن بواسطته جعلهما ذاتي محل من الإعراب.

2- يعتبر تركيب الموصول مع صلته تركيباً مفرداً، أي أنه حرف + جملة، وكذلك تركيب حرف الشرط غير الظرفي هو تركيب حرف + جملة، وتأويلهما بمفرد لا يمكن أن يغيب عن الذهن وجود الجملة، فهي على التأويل جملة في قوة مفرد، فإذا جاز الإعراب للمفرد ألا يكون جوازه في الجملة التي في قوته من باب أولى؟

3- جعل القدماء للجملة محلاً إعرابياً لأنها تقع موقع المفرد أو يمكن تأويلها بمفرد، وهذا ما يتحقق نظرياً في جمليتي الصلة، وجملة الشرط غير الظرفي على تأويل بعضهم. أما إعراب جزء الجملة الموصولية الأول، أي الاسم الموصول دون الحرف الموصول، فيمكن، كما ذكر سابقاً، أن يُفرَّق بين إعراب المفردات الظاهر لجزء من الجملة، وبين إعراب المحل الإعرابي للجملة كاملة؛ إذا أُخذ في الحسبان أن بعض القدماء أجاز تعدد العوامل في إطار نحو الجملة، وإذا أُخذ في الحسبان التأسيس لنحو النص ووضع قواعد خاصة به لا تخضع لمقاييس نحو الجملة، حيث يمكن أن يلتقيا أو قد يفترقا، ولكن الموجه النظري في نحو النص لابد أن يختلف عن الموجه النظري في نحو الجملة.

(57) مع الهوامع ، ج4، ص57.

4 - بعض القدماء قد أجاز إعراب جملة الصلة و جملة فعل الشرط غير الظرفي. ففي جملة الصلة يمكن تأييد الرأي الذي ذكره الاسترابطي (58) لبعضهم في أنها معربة بإعراب الموصول، ولا يستلزم اعتبارها صفة له، وهذا ممتنع لأنها نكرة وهو معرفة. أو إعرابها حالاً أو تمييزاً أو بدلاً، لأنها جزء من الاسم الموصول قبلها، وتلك الإعرابات لها علاقة بما هو مستقل عنها، وإن كان هناك مدخل للتأويل الأخير بأنها جزء من الاسم الموصول في حاله أو ما يميزه، وهذه أعراض، ولكن الوجه أن يكون إعرابها وإعراب الموصول إعراباً واحداً لا كما ذهب إليه الاسترابطي.

أما جملة فعل الشرط العامل غير الظرفي فلم يشر إلى جعلها من الجمل التي لا محل لها من الإعراب إلا فخر الدين قباوة من المحدثين، لأن القدماء نصوا على أن الجملة التي لا محل لها من الإعراب هي جملة الشرط غير العامل. هذا إضافة إلى أن من القدماء من ذهب إلى أن جملة الشرط الواقعة بعد أداة الشرط العاملة التي لم يظهر لها عمل تكون في محل جزم نحو (إن قام زيد يقوم عمرو) فجملة (قام زيد) في محل جزم، ولا يمكن أن يكون رد جمهور النحاة (59) على هذا الرأي قوياً بجعل المحل للفعل فقط؛ لأن الفعل لا ينفك عن فاعل، وحل مثل هذه الإشكالات لا يكون إلا بالانطلاق للتظهير لنحو النص بمعزل عن نحو الجملة (60).

رابعاً : (إشكالات النص) لجمعان بن عبد الكريم

يحاول هذا البحث الانطلاق من نظرية نحوية نصية وليس من نظرية نحو الجملة؛ ومن ثم فقد طرح بعض الآراء مستنداً على تغير الأفق النظري بين نحو الجملة ونحو النص، ومستثمراً إعراب الجمل وتقسيمات البلاغيين القدماء لأحوال الفصل والوصل لصنع نموذج لإعراب النص يكون فيه لجميع الجمل محل من الإعراب، وبذلك تختفي مقولة (الجمل التي لا محل لها من الإعراب) في النموذج الإعرابي لنحو النص...

(58) شرح الكافية، ج2، ص39، وانظر أيضاً:

- مغني اللبيب، مرجع سابق، ص535.

- إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص 116.

(59) انظر : الجملة العربية (تأليفها وأقسامها)، ص. 194.

(60) نقل هذا الرد بتصرف من :

- إشكالات النص، ص ص 289-291.

ويتلخص ذلك النموذج في : منظومة الربط البياني الإعرابي، وقد أطلق عليه الباحث صفة (البياني) تشبيهاً لهذا النوع من الإعراب بعطف البيان حيث تكون علاقة العطف من غير رابط، وجعل الباحث هذا الربط البياني الإعرابي جزءاً من روابط النص المتعددة، ثم قام باختبار النموذج من خلال التطبيق على نصوص المداخلات التي تلقى عقب الندوات. و تنقسم منظومة الربط البياني الإعرابي عند الباحث إلى قسمين:

1- الربط البياني الإعرابي في الجمل المركبة : ويشمل الجمل ذات المحلات الإعرابية التالية:

- المفعولية، ورمزها (م م)، ويدخل فيها جملة مفعول القول، حيث يصبح رمزها (م م ق) وهي جملة نصية مميزة؛ لأن الجملة أو الجمل الواقعة في إطارها تعد نصاً داخل النص، أي يصبح نصاً مركباً. كما يتفرع منها الجملة التي تكون في محل رفع نائب فاعل التي يصبح رمزها (م ن م)
- الفاعلية، ورمزها (م ف) .
- الخبرية، ورمزها (م خ) .
- الحالية، ورمزها (م ح) .
- النعتية، ورمزها (م ن) .
- الموصولية، ورمزها (م ص). مع ملحوظة أن الموصول مع صلته تجري عليهما الإعرابات المتعددة التي كانت تجري على الموصول وحده .

2-الربط البياني الإعرابي في الجمل المترابطة : ويشمل الجمل ذات المحل الإعرابي التالي:

- الابتدائية، وتكون الابتدائية في موضع خبر لمبتدأ مُقَدَّر غير محتاجة إلى خبر. أو أنها تمثل معنى للابتداء يُبنى عليه ما بعده من معانٍ، ولا يهم عندئذ تأويل الجملة إلى نكرة كما هو في نحو الجملة القديم، ورمزها (مب). وحين تتعدد الابتدائية يأتي بعدها جملة أو شبه جملة ذات محل إعرابي مرفوع على الخبرية، نحو : هرب محمد، غاب علي، تمارض صالح، إنهم يكرهون أستاذ النحو. ويصبح رمزها (ب...).

■ شبه التوكيد اللفظي أو المعنوي، ورمزها (تو).

■ بدل الكل من الكل، ورمزها (بك).

■ بدل البعض من الكل، ورمزها (بض).

■ بدل الاشتمال، ورمزها (بش).

وهذه الجمل الثلاث الأخيرة تكون تابعة لما قبلها، وهي تمثل الحالة التي سماها القدماء : (كمال الاتصال)، أما بدل البعض من الكل وبدل الاشتمال، فقد يتمثلان في (الجملة التفسيرية) أيضاً. وقد لاحظ الباحث أن الرموز الأربعة السابقة (تو)، (بك)، (بض)، (بش) من أكثر الرموز استعمالاً في النصوص التي قام التطبيق عليها ...

■ النعتية، في بعض حالات كمال الانقطاع (الجملة الاستثنائية)، وفي بعض حالات (الجملة الاعتراضية)، ورمزها (ن).

■ الحالية، وقد تأتي في بعض أنواع (الجملة الاعتراضية)، ورمزها (ح).

أما الجملة الاعتراضية المبدوءة بالواو فهي إما أن تكون حالية من العطف الحالي (ع ح) أو تكون نعتية والواو فيها تدل على شدة لصوق الصفة بالموصوف .

■ محل نصب المفعول لأجله (شبه كمال الاتصال)، ورمزها (ل)، ويدخل فيها كل الجمل التعليلية سواء أسبقت بأداة يفهم منها التعليل أم لم يسبقها أداة، وقد لاحظ الباحث كثرة استعمال هذا الرمز في النصوص التي قام بالتطبيق عليها...

■ (الاستئناف التعليلي)، وهي جملة تأتي للتعليل على عدة جمل سابقة مترابطة بأداة أو بغير أداة، ويمكن أن تكون في محل رفع على أنها خبر جملي، وهو نوع جديد من الخبر عن الجمل لا عن المفردات. ورمزها (س)، وقد تكون هي المعادلة في القيمة للجملة الابتدائية؛ إذ هي للختم، وتلك للبداية وكثيراً ما تقترن بحرف عطف أو ربط فقري في نهاية الفقرة أو في نهاية النص.

ويخرج من نطاق منظومة الروابط الإعرابية البيانية في الجمل التي لها محل من الإعراب الجملة الواقعة بعد الفاء أو إذا جواباً لشرط جازم، والجملة المستثناة، والجملة المضافة إلى الظرف، وجملة الشرط التي تكون في محل جزم بحرف الشرط غير الظرفي؛ إذ إن الأداة تقوم بدور الربط الشكلي الدلالي فيهما، ويكون لها دور في تحديد الإعراب أو في توجيهه. في حين يصبح العامل الإعرابي في حالات إعراب الجمل المترابطة أقرب إلى العامل المعنوي ويُتَصَيَّد من خلال تجاور الجمل .

أي أن الجمل إذا ترابطت برابط ما، يكون محلها الإعرابي خاضعاً لتأثير ذلك الرابط، الذي يكسب الجملة دلالات رابطة إضافية (61).

وقد قام الباحث بعد استقصاء جميع روابط النص الأخرى كالروابط الشكلية الدلالية، مثل حروف العطف وأدوات الشرط وغير ذلك من الروابط والروابط البيانية الدلالية كعلاقة الاستلزام أو علاقة السبب والمسبب وغير ذلك من

(61) للتفصيل في هذا النموذج ينظر في المرجع السابق، ص 291-300، ويبدو أن هذا النموذج في حاجة إلى مزيد تطوير فمن الملاحظات على هذا النموذج عدم مناقشته لقضية العامل النحوي مناقشة نصية، إضافة إلى عدم إفادته من القيم الرياضية في دراسة النص مع أن النموذج الإعرابي المقترح يسهل مثل تلك الإفادة.

فمن حيث مناقشة قضية العامل النحوي فلاشك أن وجود ما يطلق عليه العوامل المعنوية في النظرية النحوية العربية وقد أحصاها مصطفى بن حمزة في أربعة عشر عاملاً معنوياً، في حين يبلغ عدد العوامل اللفظية تسعة عوامل فقط، إضافة إلى أن بعض الآراء التي تفسر أثر العامل بكونه مجرد علامة، ولا يؤثر بنفسه، أو الرأي القائل بأن العلاقة التركيبية بين العامل والمعمول هي التي تمثل طبيعة العامل في النحو العربي، كل ذلك يجعل لإعادة النظر في علاقة العامل بإعراب الجمل مساحة تنظيرية شاسعة، ولكن الذي يلفت النظر أنه حتى في كتاب متخصص في العامل ككتاب مصطفى بن حمزة إهمال تام لمصطلح (المحل له من الإعراب) وعلاقة هذا المصطلح بنظرية العامل، فإذا كان النحو العربي قام كله على نظرية العامل فهل هنالك تفسير نظري للمواضع الكلامية التي لا عامل يعمل فيها ؟ أو هل هنالك مواضع يكون الصفر أو الخلو من العامل هو ما يجعلها ذات وضع خاص؟

وللاستزادة حول نظرية العامل يمكن النظر في:

- مصطفى بن حمزة : نظرية العامل في النحو العرييدراسة تأصيلية تركيبية، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1425هـ/2004م، ص14، ص ص111-122، ص.171.

وإن الميل إلى إيجاد نظرية نصية مستقلة في إطار النظرية النحوية العربية القديمة يستلزم حتى إعادة النظر في نظرية العامل ويمكن أن يكون ذلك في ضوء هذا النموذج كالآتي:

التركيب الإعرابي للنص

تركيب نصي	تركيب جملي/نصي
الروابط النصية	

العوامل اللفظية الجمالية/ النصية العوامل المعنوية النصية (الغرض الوظيفي النصي)

ولكن هذا النموذج ما هو إلا محاولة أولية، ولا ريب أن في الإمكان إيجاد أعراب نصية أخرى أكثر تجريداً للنص من تراكيب إعراب داخل الجملة. والأمر ذاته في الاهتمام بالقيم الرياضية للنص، إذ الأمر في حاجة إلى تأسيس متان ينطلق من النص آخذاً في الاعتبار وضع الجملة وذلك لا يتأتى إلا بعد جهد علمي تراكمي يأخذ وقتاً ليس بالقصير.

العلاقات⁽⁶²⁾ بوضع رموز في موضع كل جملة من النص المَحَلَّل توضح الرابط الذي يربط بين الجمل بما في ذلك استعمال رموز منظومة الربط البياني الإعرابي⁽⁶³⁾ ليتكون من كل ذلك نموذج إعراب النص⁽⁶⁴⁾.

ويرى الباحث أنه في الإمكان الاستفادة من تلك الرموز ليس في تحليل النص فحسب، بل في وضع مقياس لمعرفة مقدار تماسك النص⁽⁶⁵⁾، علاوة عن أن الباحث يطمح إلى توظيف الروابط البيانية الإعرابية في صنع نموذج إعرابي نصي يمكن الاستفادة منه في عدة نواح نصية، مثل : تحديد البنية النصية الكبرى بواسطة تتبع أنواع إعراب الجمل في النص. أو محاولة تصنيف البنية العليا الشاملة في النص بواسطة دراسة أنواع مختلفة من النصوص، وقياس مقدار تكرار إعرابات الجمل فيها، فيكون ناتج القياس إن ثبت تكرره علامة تميز نوع البنية العليا في النص، ومن ذلك مثلاً أن الجدل قد يقتضي جملاً معينة لها إعراب معين، فيكون ذلك الإعراب مما يميز النصوص الجدلية. ثم إن الروابط البيانية الإعرابية قد يستفاد منها في بعض الأمور الأخرى المتعلقة بالنص كمعرفة أسلوب المتحدث في تسلسل الجمل...

وعلى الرغم من انطلاق الباحث من منطلقات نصية في صنع نموده إلا أن محاولة صنع نموذج إعرابي للنص أمر تكتنفه الصعوبات من جميع الجوانب؛ ولا بد حينئذ من إعادة النظر في ذلك النموذج، وتعده بالملاحظة والنقد، والإكثار من التطبيقات وفق النموذج الإعرابي المقترح ليُسَدَّ الخلل، وتُرْمَ الثغرات التي قد تظهر في أثناء التطبيق.

خاتمة :

اتضح من خلال هذه الدراسة أن مبحث إعراب الجمل عند القدماء هو مبحث ينتمي إلى نحو النص، ولعدم إدراك القدماء بانتقالهم من نحو الجملة إلى نحو النص في معالجة إعراب الجمل قاموا بقياس إعراب الجمل على إعراب المفرد؛ مما أحدث كثيراً من

(62) انظر المرجع السابق، ص ص 258-299.

(63) انظر المرجع السابق، ص ص 309.

(64) يذهب الباحث إلى أن نموذج إعراب النص ما هو إلا جزء من نموذج التحليل اللغوي للنص الذي يشمل إضافة إلى ذلك مقارنة عدة أنواع من الروابط التي تتوزع في متن النص وهي : الروابط الزمانية، والروابط الإحالية، وروابط الاستبدال والحذف، والروابط المعجمية، والروابط المساندة المتعلقة بالسياق التداولي للنص.

- انظر : المرجع السابق، ص 325 ، وص 347 ، وص 354 ، وص 359، وص 397.

(65) انظر المرجع السابق، ص 300.

الإشكالات في ذلك الإعراب، لعل أهمها ظهور مقولة (الجمل التي لا محل لها من الإعراب)، علاوة عن كثير من الإشكالات التي ظهرت في تناولهم لبعض الجمل، كالجمل الواقعة في محل جر بالإضافة إلى (إذا)، و(إذ).

ولأجل ذلك يجب الفصل التام في المنطلق النظري بين نحو النص، ونحو الجملة وبناء نظريات نصية إعرابية أو غير إعرابية وفقاً لذلك...

وباستعراض أهم البحوث الحديثة التي تناولت إعراب الجمل بناء على النظرية النحوية التقليدية اتضح أن تلك البحوث لم تضيف شيئاً يذكر إلى ما اهتمت إليه القدماء في تلك المسائل، ناهيك أن العقل التنظيري عند أصحاب تلك البحوث يعاني من توقف حتى في استثمار مقولات القدماء لإيجاد حيزٍ تنظيري جديد، أو على الأقل القيام بتطوير العقل التنظيري في إطار نظرية القدماء أنفسهم لنقد تلك النظرية.

أما البحوث التي حاولت استثمار مقولة إعراب الجمل في النظرية النحوية التقليدية للقيام بتنظير جديد في إطار نحو النص، فقد بدأت في شق الطريق إلى فتح فضاء التنظير، وإن استمدت بعض مقولاتها من القدماء. وفتح فضاء التنظير إن في نحو النص أو في غير ذلك هو أمر بالغ الصعوبة بعد قرون من الجمود العقلي؛ ولذلك فإن ظهور بعض الهنات في تلك البحوث، هو أمر وارد الحدوث في انتظار نضج القدرة التنظيرية التي ستجاوز لا محالة كل قصور، وتتطور تطوراً سريعاً بالعلوم عموماً وبعلم النحو خصوصاً.

وأخيراً، فإن من الواجب فتح باب الاجتهادات النظرية من منطلقات مختلفة إعرابية أو غير إعرابية قصد التأسيس لنحو النص في اللغة العربية.